ترجمات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ساسة «التغيير» أخفقوا في آخر انتخابات في العراق لا يزال بإمكانهم أن يكونوا قوة للإصلاح

هالي بوبسين

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

ساسة «التغيير» أخفقوا في آخر انتخابات في العراق لا يزال بإمكانهم أن يكونوا قوة للإصلاح

هالي بوسين *

أسفرت انتخابات مجالس المحافظات في العراق في كانون الأول/ديسمبر 2023، وهي أول انتخابات محلية منذ 2013، عن مكاسب كبيرة للأحزاب القائمة، ولم تحقق سوى انتصارات طفيفة لقوائم المعارضة. فازت الأحزاب السياسية التي تبنت شعار التغيير والسياسيين العراقيين المستقلين بعدد قليل من المقاعد المتفرقة في جميع أنحاء البلاد.

لقد أطلقت على هذه المجموعات الإصلاحية اسم «ساسة التغيير» لأن هدفهم الأساسي هو تعطيل الوضع الراهن من خلال النظام السياسي الحالي. استغل ساسة التغيير موجة الغضب المناهض للعملية السياسية التي أعقبت احتجاجات تشرين 2019 لتحقيق نجاح متواضع، ولكن مفاجئ في انتخابات البرلمان لعام 2021. تراجع نجاحهم في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023 نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك قانون انتخابي جديد لعام 2023 يميل لصالح الأحزاب القائمة الأكبر، المقاطعات، وقضايا أخرى مستكشفة في هذا التقرير. في أعقاب انتكاسة 2023، يعيد ساسة التغيير تقييم استراتيجياتهم استعداداً لانتخابات البرلمان لعام 2025.

لقد أُعيق تقدم ساسة التغيير بسبب الانقسامات والصراعات الداخلية، وكذلك الخلافات القيادية واتهامات الفساد وسوء الإدارة من بين قضايا أخرى تقوض مصداقيتهم. يجادل بعض المحللين بأن هذه المشاكل، إلى جانب النتائج الضعيفة في انتخابات مجالس المحافظات، تنذر بنهاية ساسة التغيير. لكن الواقع أكثر تعقيداً. فلا يزال ساسة التغيير، رغم أنهم لا يزالون على الهامش في المشهد السياسي العراقي العام، في وضع ضعيف، ولكن لم يتم القضاء عليهم. نجاحهم أو فشلهم على المدى الطويل لم يتحدد بعد، ولا يمكن استبعاده بناءً على نتائج انتخابات واحدة فقط.

يستند هذا التقرير إلى العمل الميداني في العراق بين آب/أغسطس 2022 ونيسان/أبريل 2024 ويجادل بأن انتخابات كانون الأول/ديسمبر تقدم أربع رؤى رئيسية حول مسارات ساسة التغيير، وكذلك حول السياسة الديمقراطية الناشئة في العراق. أولاً، إن أوجه القصور في أحزاب التغيير، مثل القيادة النمطية ونقص الأيديولوجيات السياسية المتطورة، ليست فريدة؛ بل هي جوهرية لحالة جميع الأحزاب السياسية العراقية تقريباً بعد عام 2003. لذلك فإن هذه العيوب لا تحدد مصير ساسة التغيير مسبقاً — فالتطورات في أحزابهم مرتبطة بتطور النظام السياسي العراقي بشكل أوسع. ثانياً، يستمر ساسة التغيير في التطور والنمو، كما يتضح من تشكيل تحالف قوى التغيير الديمقراطية وتحالف قيم المدني. ثالثاً، إذا أراد ساسة التغيير الفوز بمزيد من الأصوات، فسيتعين

* باحثة ومحللة ومستشارة للمنظمات الدولية.

عليهم إعادة فحص قاعدة دعم الناخبين الخاصة بهم وإعادة تنظيم آلياتهم الانتخابية من بين خطوات أخرى. الرؤية الرابعة والأخيرة هي أن النخبة السياسية السائدة تظل عقبة رئيسية أمام ساسة التغيير والإصلاح في العراق بشكل عام، وهي متغير رئيسي في تحديد مسار ساسة التغيير في المستقبل.

تستغرق الحركات سنوات، إن لم يكن عقود، للبناء، وعملية التحول نحو الديمقراطية المستدامة ليست خطية. إعلان نهاية ساسة التغيير الآن سيكون قصير النظر. هذا صحيح بشكل أكبر في العراق، الذي لم يصبح بعد دولة ديمقراطية موحدة.

تستند التحليلات في هذا التقرير إلى عشرات المقابلات في العراق مع ساسة التغيير، أعضاء الأحزاب الشيعية السائدة، مؤيدي الأحزاب، خبراء الانتخابات، أعضاء البرلمان، مرشحي مجالس المحافظات والفائزين، النشطاء، الصحفيين وغيرهم من جميع أنحاء الطيف السياسي. أجريت معظم المقابلات باللغة العربية في بغداد، مع بعض المقابلات في أربيل والسليمانية والبصرة وأخرى عبر الهاتف. تحدث العديد من الأفراد بشرط عدم الكشف عن هويتهم؛ بسبب حساسية بعض القضايا، وتم تحديدهم وفقاً لدورهم أو خبرتهم أو انتمائهم.

ساسة التغيير منذ 2003

حركة تشرين ضرورية لفهم صعود السياسيين الإصلاحيين النشطين في العراق اليوم. ظهرت تشرين في عام 2019 كحركة شبابية شعبية بلا قيادة. أراد المتظاهرون إصلاحات سياسية واقتصادية أساسية، بما في ذلك توفير وظائف للشباب. بمجرد أن ردت الدولة بالعنف على هذه التظاهرات السلمية، صعّد المتظاهرون مطالبهم داعين إلى إصلاح شامل للنظام السياسي. على الرغم من أنهم كانوا يشككون بشدة في النظام السياسي بعد عام 2003، إلا أن بعض النشطاء قرروا أن الإصلاح السلمي من الداخل هو أفضل طريقة للمضي قدماً. انضموا إلى الأحزاب السياسية الناشئة، أو خاضوا الانتخابات كمرشحين مستقلين، وشاركوا في الانتخابات البرلمانية. بهذه الطريقة، نجحت تشرين في إقالة الحكومة في عام 2019، ودفع البرلمان إلى اعتماد قانون انتخابي جديد، وجلبت أول كتلة كبيرة من أعضاء البرلمان غير المتحالفين.

معظم احتجاجات تشرين حدثت في المناطق العربية الشيعية في وسط وجنوب العراق، على الرغم من أن الشباب السني والكردي لديهم شكاوى مشابهة لنظرائهم الشيعة. وبالمثل، فإن أحزاب التغيير الناشئة والمستقلين هم في الغالب من المناطق العربية ذات الأغلبية الشيعية في العراق، وكان العديد من ساسة التغيير القدامى (وإن لم يكن جميعهم) جزءاً من احتجاجات تشرين.

لكن على الرغم من أن ساسة التغيير هم في الغالب شيعة، إلا أنهم لا يبنون برنامجهم على الهوية الشيعية لكسب المؤيدين، ولا يروجون لحملة لحماية المصالح الشيعية. بدلاً من ذلك، يزعمون أنهم يحاولون بنشاط تجنيد ما يتجاوز قواعدهم التقليدية وتعزيز متابعة عبر الأعراق في جميع أنحاء البلاد لتمثيل جميع العراقيين. (يركز هذا التقرير على نشاط ساسة التغيير في وسط وجنوب العراق).

العديد من أحزاب التغيير مثل «نازل آخذ حقي» و«الحركة الديمقراطية»، و«البيت الوطني»، و«امتداد» تعود جذورها إلى حركة تشرين. نشأت أحزاب أخرى من الأحزاب ذات التوجه المدني التي ظهرت منذ عام 2003، مثل «الحركة الوطنية المدنية» للنائب السابق شروق العبايجي، أو «التيار الاجتماعي الديمقراطي» لعلي الرفاعي. كما شارك الحزب الشيوعي العراقي (رغم أنه ليس جديداً) الذي تأسس في الثلاثينيات من القرن الماضي، وتمتع بوجود قوي في السياسة العراقية خلال منتصف القرن العشرين، وكان في أوقات مختلفة متحالفاً مع قوى الوضع الراهن، أو في المعارضة أو مضطهداً. لكن تنسيقه مع الأحزاب التي ظهرت من تشرين يمثل وجهة نظر جديدة. وتشمل أحزاب التغيير الأخرى الأحزاب الأصغر، التي تعمل أحياناً على مستوى المحافظات.

كما يشمل ساسة التغيير المستقلين، مثل بعض أعضاء كتلة الوطن البرلمانية بقيادة ياسر إسكندر وتوت، وهو عضو في البرلمان من بابل. ومع ذلك، قبل انتخابات مجالس المحافظات في 2023، شكل وتوت حزباً سياسياً يسمى «حركة تنوير» لتمكين أعضاء كتلة الوطن البرلمانية من الترشح في الانتخابات. في مقابلات منفصلة، زعم العديد من المحللين السياسيين العراقيين أنه على مدار العام الماضي، أصبحت كتلة الوطن أقرب إلى رئيس الوزراء محمد شياع السوداني. في مقابلة مع الكاتب، نفى وتوت أن تكون الكتلة البرلمانية لها أي ارتباط رسمي مع رئيس الوزراء. يولي المستقلون التغيير (على عكس المستقلين الحزبيين أو الزعماء المحليين)، الأولوية للإصلاحات الديمقراطية للنظام السياسي بعد عام 2003، وعددهم محدود في السياق السياسي العراقي الحالي.

معظم الأيديولوجيات السياسية لساسة التغيير لا تزال ناشئة، وفي طور التطور، تمثل أيديولوجيات سياسية مختلفة، وأحياناً متناقضة. لكنهم متحدون في نهجهم المعلن «الطريق الثالث» في السياسة والهوية المدنية العراقية، المعروفة في العربية بـ «مدني". تركز الهوية المدنية العراقية – التي تختلف عن كيفية تعريف «المدني» في السياقات السياسية للدول الأخرى – على المساواة والهويات الوطنية غير الطائفية. يقارن ساسة التغيير هويتهم المدنية العراقية بتركيز النخب السائدة على الحفاظ على قبضتهم على النظام السياسي وتقسيم غنائم الدولة.

وتشير المقابلات إلى أنه على الرغم من أن ساسة التغيير بعيدون كل البعد عن الإمساك بالسلطة، فإنهم يسعون جاهدين لصياغة سياسة تختلف عن الوضع الراهن، والذي غالباً ما ينطوي على التدافع للحصول على حصص من موارد الدولة. إن المفهوم المدني العراقي، الذي يناصره هؤلاء السياسيون، يعطي الأولوية للمواطنة الوطنية، وسيادة القانون، والشمولية، وحقوق الإنسان، والمساواة، وقوة المؤسسات. يلتزم سياسيو التغيير هؤلاء بالتحول الديمقراطي، ويرفضون بشدة النظام غير الرسمي للتقسيم العرقي والطائفي في العراق (المعروف باسم المحاصصة)، فضلاً عن الفساد وانتشار الأسلحة غير الخاضعة للرقابة. وإدراكاً لانتقادات الجهات الإسلامية والمحافظة، يوضح سياسيو التغيير أن المفهوم المدني العراقي يدعو إلى فصل الدين عن السياسة. ومع ذلك، فإنهم يتجنبون وصف هذا الموقف بأنه «علماني»، وهو مصطلح غالباً ما يعادل الإلحاد في العراق، ويرفضه المجتمع العراقي على نطاق واسع. وبدلاً من ذلك، يركز سياسيو التغيير على إعادة تعريف الهوية العراقية وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة ومواطنيها. تجدر الإشارة إلى أن تصنيف بعض الأفراد «ساسة تغيير» ليس حكماً معيارياً، بل هو تقييم تقريبي يعتمد على عملهم السياسي العام حتى الآن.

الخلفية السياسية لانتخابات 2023

لم يتطور العراق بعد إلى ديمقراطية راسخة، وهو واقع أعاق تطور الأحزاب السياسية، وعرقل جهود أولئك الذين يسعون إلى تحدي الوضع الراهن. منذ عام 2003، أصبح من العرف أن تقوم الأحزاب المهيمنة بتشكيل حكومة توافقية بعد الانتخابات. ومع ذلك، فإن المعارضة البرلمانية، التي يعتبرها بعض الخبراء جانباً أساسياً من الديمقراطية، كانت غائبة بشكل ملحوظ في العراق. كثيراً ما تتواطأ النخبة السياسية لتقسيم المناصب الحكومية فيما بينها. وعلى الرغم من تغير ديناميكيات السلطة – حيث يفقد بعض السياسيين نفوذهم، بينما يكتسبه الوافدون الجدد – فإن الكيانات السياسية المهيمنة لا تزال قائمة بشكل عام. الأفراد قد يتنقلون بين المناصب، لكن التكتلات السياسية تظل راسخة، ولا يمكن إزاحتها من السلطة دون التهديد بالعنف. هذا الوضع، المتفاقم بضعف سيادة القانون، يؤدي إلى ظهور سياسيين غير مسؤولين بشكل عام أمام ناخبيهم، مما يؤدي إلى استياء الناخبين على نطاق واسع.

ويشير هذا السياق إلى أن جميع الأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003 تعاني تخلفاً ملحوظاً. الاعتماد المفرط على أسلوب القيادة الشخصانية، والافتقار إلى الأيديولوجيات والبرامج السياسية المتطورة، والسياسات الشخصية التي تحركها المصالح الذاتية هي قضايا منتشرة تؤثر على الأحزاب السياسية، سواء كانت مهيمنة، أو تسعى نحو التغيير. التطور السياسي – سواء بين السياسيين، الأحزاب، أو الناخبين – ضروري لتقدم العراق نحو ديمقراطية راسخة ولنجاح الأحزاب التي تهدف إلى تحدي الوضع الراهن. وبينما يعد انتقاد ساسة التغيير أمراً مبرراً وضرورياً لضمان المساءلة، فإن الفشل في وضع هذه القصور في سياقها الصحيح قد يحجب الحقيقة حول الأنظمة المتخلفة التي تميز الأحزاب السياسية والديمقراطية بشكل أوسع في العراق حالياً.

بعد فترة وجيزة من المكاسب الانتخابية التي حققها السياسيون ذوو التوجهات التغييرية في الانتخابات البرلمانية لعام 2021، أدى الصراع على السلطة في عام 2022 حول تشكيل الحكومة إلى تعطيل المشهد السياسي في العراق بشكل ملحوظ. وقد كانت هذه المواجهة بارزة بين التيار الصدري، بقيادة الشيعي الشعبوي مقتدى الصدر، وإطار التنسيق، وهو تحالف الأحزاب الشيعية الموحدة في المقام الأول بمعارضتهم للصدر. سعى الصدريون لتشكيل أول حكومة أغلبية منذ عام 2003، ولكنهم فشلوا في ذلك. بعدها استقال أعضاء التيار الصدري من البرلمان، مما تسبب في سلسلة من المواجهات المتصاعدة التي أفضت إلى إراقة دماء وانسحاب دراماتيكي للصدر من السياسة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نجح محمد شياع السوداني، بدعم من الإطار التنسيقي، في تشكيل الحكومة. واليوم، يستمر الإطار التنسيقي في السيطرة على المشهد السياسي بين الأحزاب الشيعية، بينما يظل التيار الصدري خارج الحكومة، بعد أن قاطع التيار انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023.

منذ تولي السوداني رئاسة الوزراء، شهد العراق استقراراً هادئاً إلى حد ما، لكن القضايا غير المحلولة – السياسية والتشريعية والإدارية وغيرها – لا تزال تعتمل تحت السطح كما كان الحال مع الإدارات السابقة. لم يتم العثور على حلول حقيقية بعد.

تفتقر معظم الأحزاب الشيعية المهيمنة التي تشكلت منذ عام 2003، إلى جانب أحزاب النخبة السائدة الأخرى، إلى أيديولوجيات سياسية محددة بشكل واضح، وبدلاً من ذلك، تميز نفسها من خلال هويات سياسية مصممة بعناية. فعلياً، فإن «البرامج السياسية» لمعظم هذه الأحزاب، إذا جاز تسميتها كذلك، كانت تاريخياً متشابهة تماماً، وفشلت في معالجة العيوب الهيكلية الأساسية في النظام العراقي. على سبيل المثال، استندت السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، بغض النظر عن التحالف السياسي الحاكم، بشكل كبير على عائدات النفط. وقد عملت هذه الإدارات على تضخيم الرواتب الحكومية لتلبية المطالب الشعبوية، وخصصت جزءاً كبيراً من الميزانية لتكاليف التشغيل، بينما ظل الإنفاق الاستثماري مهملاً.

إن النمو السكاني المرتفع في العراق، إلى جانب الاتجاهات العالمية نحو الطاقة المتجددة، يجعل اعتماد البلاد على نموذج الدولة النفطية أقل استدامة بشكل متزايد. في الوقت نفسه، لا تزال الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة، الكهرباء، التعليم، والرعاية الصحية في حالة من الفوضى. ويظل تحسين تقديم هذه الخدمات مطلباً أساسياً بين السكان العراقيين. الغياب النسبي للاحتجاجات الحاشدة في السنوات الأخيرة لا يعني بالضرورة قبول الوضع الراهن، بل يعكس إرهاق العديد من العراقيين بعد القمع العنيف لاحتجاجات تشرين عام 2019، ويشير إلى تحول استراتيجي نحو التنظيم السياسي من قبل بعضهم.

القوانين الانتخابية المتغيرة باستمرار

هناك عامل آخر ساهم في تشكيل نتائج الانتخابات، والذي يساعد في تفسير نتائج عام 2023، وهو أن العراق قام بمراجعة قوانينه الانتخابية بشكل متكرر خلال العقدين الماضيين. على وجه الخصوص، كان لقانونين انتخابيين صدر حديثاً تأثيرات مهمة على الانتخابات البرلمانية لعام 2021 وانتخابات مجالس المحافظات لعام 2023 على التوالي، تأثيرات مختلفة على احتمالات فوز ساسة التغيير. القانون الانتخابي لعام 2021، الذي يعد أحد الإنجازات القليلة الملموسة لحراك تشرين، خلق ظروفاً انتخابية أفضل للأحزاب الصغيرة والمستقلين، مما زاد من فرص فوزهم في الانتخابات.

أدخل القانون الانتخابي العديد من الإصلاحات، بما في ذلك خفض الحد الأدنى لسن المرشحين من ثلاثين إلى ثمانية وعشرين عاماً، وإنشاء دوائر انتخابية على مستوى المناطق بدلاً من المحافظات. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو إنشاؤه لنظام التصويت الفردي غير القابل للتحويل؛ مما سمح باعتماد طريقة الفائز الأول في منح المقاعد، وبالتالي إلغاء الحاجة لنظام معقد لتخصيص المقاعد. تحت هذا القانون الجديد، حقق سياسيو التغيير أداءً أفضل مما كان متوقعاً. ومع ذلك، لم تحقق معظم الأحزاب الشيعية المهيمنة، باستثناء التيار الصدري، نتائج جيدة في انتخابات 2021. المكائد السياسية التي قامت بها هذه الأحزاب في العامين التاليين، والتي تعززت بالاستقالة الجماعية لأعضاء التيار الصدري من البرلمان، منحت الأحزاب المهيمنة سابقاً ميزة جديدة. وبحلول عام 2023، نجح الإطار التنسيقي الذي تم تمكينه مؤخراً في إصدار قانون انتخابي جديد.

بالنسبة لانتخابات المحافظات والبرلمان، عين القانون لعام 2023 المحافظات بأكملها كدوائر انتخابية واحدة، مما ألغى إنشاء دوائر انتخابية قائمة على المناطق، وأعاد نظام التمثيل النسبي باستخدام طريقة سانت ليغو – نفس طريقة عد الأصوات التي كانت موجودة قبل احتجاجات تشرين. يشير البحث الذي أجرته منظمات المجتمع المدني العراقية إلى أن الجمهور العراقي لم يرحب عموماً بالقانون الجديد – ومن المحتمل أن يكون القانون قد ثبط بعض الناخبين عن المشاركة. لا تزال مجالس المحافظات، التي يشترط وجودها الدستور العراقي، مهمة لبناء شبكات الرعاية والتأثير الحزبي، وبالتالي فهي مهمة للأحزاب السياسية؛ أفادت التقارير أن الأحزاب السائدة أنفقت مبالغ طائلة خلال انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023.

ليست كل جوانب القانون الانتخابي الجديد سيئة بالنسبة لساسة التغيير والأحزاب الصغيرة، وقد دافع بعض السياسيين عن بعض جوانب القانون. ومع ذلك، من الواضح أن القانون، بشكل عام، جعل من الصعب على الأحزاب الصغيرة والائتلافات الصغيرة الفوز.

ساسة التغيير يتحدون

على الرغم من النكسات الواضحة في انتخابات عام 2023، تشير تطورات أخرى إلى أن السياسيين والأحزاب الموجهة نحو التغيير مستمرون في النمو والتطور. على الرغم من أن هذه الحركات التغييرية لا تزال تمثل لاعبين ثانويين داخل النظام السياسي، فقد نجحوا في تشكيل ائتلاف سياسي موحد إلى حد ما وقائمة انتخابية قبل انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023، وتمكنوا من تأمين مقاعد، على الرغم من المواجهة مع تحديات كبيرة. وبينما قد تتفكك التشكيلات السياسية الحالية، وتُعاد تشكيلها مع مرور الوقت، فإن القادة أو الأحزاب الأكثر التزاماً أو نجاحاً في قيادة التغيير يمكن أن يظهروا في السنوات القادمة. هذه التشكيلات تمثل خطوة مهمة، وإن كانت متواضعة، في تطورها. إن بناء الحركات يستغرق عقوداً من الزمن، وتتكشف الرحلة نحو الديمقراطية المستدامة على مدار فترات متقطعة.

في إطار الجهود المبذولة للتغلب على الانقسامات وتوحيد الصفوف تحت راية واحدة، اجتمع ساسة التغيير والناشطون لإنشاء مجلس استشاري، تطور لاحقاً إلى قوى التغيير الديمقراطية، تم إطلاق هذا الائتلاف رسمياً في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وعلى الرغم من انسحاب بعض الأحزاب المؤسسة منذ ذلك الحين، الائتلاف لا يزال نشطاً. وفي آب/أغسطس 2023، انضمت معظم أحزاب قوى التغيير الديمقراطية المتبقية والأحزاب الصغيرة والمستقلين لإطلاق تحالف قيم المدني، وهو تحالف انتخابي تنافس عبر ما يقرب من خمس عشرة محافظة في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023. وعلى الرغم من الفوز بعدد محدود من المقاعد، فإن تشكيل كل من قوى التغيير الديمقراطية وتحالف قيم المدني يمثلان معالم هامة في نموهما وتطورهما.

يتشارك في قيادة تحالف قيم المدني كل من علي الرفيعي الأمين العام للتيار الاجتماعي الديمقراطي وسجاد سالم عضو البرلمان والمتحدث باسم كتلة وطن النيابية. القيادة المشتركة هي دليل على محاولة التحالف دمج الأحزاب المختلفة في قائمة انتخابية واحدة: الأحزاب التي نشأت من حركة تشرين؛ الأحزاب المدنية (مثل الحزب الشيوعي العراقي والحركة الوطنية المدنية) التي شاركت في العملية السياسية قبل 2019، وتشترك في السياسة المدنية والتغييرية العراقية؛ ومستقلين آخرين. التحالف الانتخابي ليس تحالفاً أيديولوجياً، بل هو تحالف يعارض الوضع الراهن، ويؤيد التغيير والسياسة المدنية العراقية. كما خاض تحالف قيم المدني الانتخابات أو دعم المرشحين في قوائم أخرى في محافظات مختلفة، مثل جمهور المثنى في محافظة المثنى، وقوائم فاو زاخو في محافظة كربلاء، ومرشحين آخرين في محافظات الأنبار وكركوك.

على الرغم من بعض النجاح في توحيد قائمتهم الانتخابية، فشل تحالف قيم المدني في تحفيز الناخبين على نطاق واسع، ويبدو أنه بالغ في تقدير قدراته وميزانياته وقاعدة ناخبيه. كان معظم العاملين في الحملات الانتخابية متطوعين – غالباً ما يعملون في وظائفهم العادية في الصباح، ويساهمون في الحملات خلال المساء. كان لدى التحالف والمرشحين فترة قصيرة من الوقت للتسجيل، مما أثبت صعوبة كبيرة لتحالف انتخابي جديد يتألف من العديد من السياسيين الجدد الذين واجهوا منحنى تعلم حاد.

سياسيو التغيير الذين يهدفون إلى حشد الناخبين في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2023 واجهوا العديد من التحديات التي أدت إلى قمع إقبال الناخبين. استخدمت النخب السياسية الآليات المؤسسية لمواجهة خصومها، مما أدى إلى تقليص الحماس الثوري الذي تصاعد في البداية بعد احتجاجات تشرين. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت خيبة أمل الناخبين بسبب الأداء الضعيف لأحزاب التغيير المنتخبة حديثاً في انتخابات البرلمان لعام 2021، مثل بعض أعضاء حركة امتداد. حتى إن بعض ممثلي التغيير وجدوا أنفسهم متحالفين مع مصالح الأحزاب المهيمنة، سواء كان ذلك بخيارهم أو تحت ضغط كبير.

عدة عوامل زادت من إحباط الناخبين واللامبالاة السياسية، بما في ذلك خيبة الأمل العامة تجاه نظام مجالس المحافظات، والآراء السلبية حول قانون سانت ليغو الانتخابي، والدعوات إلى مقاطعة الانتخابات من قبل الجماعات الناشطة التي قد تدعم السياسيين ذوي التوجهات التغييرية. كما أثرت «أحزاب الظل» أو ائتلافات المعارضة التي تسيطر عليها الأحزاب التقليدية، مما قد يؤدي إلى إرباك الناخبين المدنيين وتحويلهم عن القوائم ذات التوجه التغييري. سياسي من ذي قار – مركز سابق للنشاط الاحتجاجي في تشرين ومعقل لسياسي التغيير في عام 2021 – أفاد أن إجمالي الأصوات للقوائم المدنية العراقية من المحافظة انخفض بأكثر من النصف بين انتخابات 2021 و2023.

أداء تحالف قيم المدني

جرت انتخابات مجالس المحافظات في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023 في جميع محافظات العراق الفيدرالية الخمس عشرة (لم تشارك المحافظات الثلاث في إقليم كردستان العراق). تم الإعلان عن نسبة المشاركة الرسمية عند 41% – رغم أن الرقم الأكثر دقة كان 30%، وهو النسبة المئوية للناخبين المؤهلين الذين شاركوا. (حسبت الحكومة نسبة الإقبال عن طريق قسمة الأصوات الكلية على عدد حاملي البطاقات البيومترية المسجلين – وهو عدد أقل من إجمالي عدد الناخبين المؤهلين).

في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، كان الأقوى أداءً هي القوائم الإسلامية الشيعية التي يقودها تحالف نبني لهادي العامري، وائتلاف دولة القانون لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وقوى الدولة الوطنية بقيادة عمار الحكيم. حققت بعض قوائم المحافظين أداءً استثنائياً داخل محافظاتهم، حيث فاز حزب محافظ البصرة أسعد العيداني بالأغلبية الساحقة في تلك المحافظة.

في المقابل، كافح ساسة التغيير للفوز بالمقاعد. فاز تحالف قيم المدني بستة مقاعد فقط في الانتخابات: ثلاثة في القادسية، وواحد في ذي قار، وواحد في النجف، وواحد في بابل. على الرغم من أن قوى التغيير الديمقراطية ساعدت في جذب عدد كبير من الأصوات لقائمة تحالف قيم المدني، لم يفز أي من مرشحي قوى التغيير. كانت هذه النتيجة ضربة ليس فقط للأحزاب السياسية الناشئة التي نشأت من حركة تشرين، ولكن أيضاً للأحزاب العلمانية الراسخة مثل الحزب الشيوعي – مما أثار تساؤلات حول حجم قاعدة الناخبين لهذه الأحزاب ومدى تردد رسائلهم السياسية بين الناخبين العراقيين.

جميع الفائزين في الانتخابات يشملون ساسة التغيير الذين يحظون بدعم أعضاء كتلة الوطن البرلمانية، أو المستقلين ذوي الشبكات المحلية القوية في محافظاتهم، أو كليهما. تشمل هذه الشبكات القبلية والجمعيات المهنية أو موظفي القطاع العام. تناول السياسيون المختلفون مفاهيم تتعلق بالتغيير والمدنية العراقية خلال الحملات الانتخابية. ومع ذلك، انتقد بعض المراقبين الانتخابيين جوانب من هذه الحملات، معتبرين أنها استخدمت تكتيكات الأحزاب السياسية السائدة لتحفيز الناخبين. كما تساءل النقاد عما إذا كان بعض المرشحين الفائزين سيتمكنون من الحفاظ على سياسات التغيير وتعزيز المدنية العراقية في المنصب.

محافظة القادسية هي مثال رئيسي لتوضيح نجاحات وتحديات تحالف قيم المدني الانتخابية. دعم اثنان من المشرعين من كتلة وطن النيابية وأعضاء حركة التنوير من القادسية – ناظم الشبلي ونور نافع – المرشحين الثلاثة الفائزين في انتخابات مجلس المحافظة في تلك المحافظة: طارق البرقعاوي، أحمد صكر البديري، والفائزة بكوتا النساء أنوار الزيادي. يبدو أن جميع المرشحين كانوا معروفين لناخبيهم قبل الانتخابات. يبدو أن انتصاراتهم في صناديق الاقتراع مرتبطة بتركيز كتلهم على القضايا المحلية والخدمات، والتفاعلات مع ناخبيهم في محافظتهم الأم، واستخدامهم لحكم المحكمة الاتحادية العليا لعام 2019 الذي يسمح لأعضاء البرلمان بأداء دور أعضاء مجلس

المحافظة عندما تم تعليق المجالس. ذكرت نور نافع أنها، وناظم شبلي حافظا على التنسيق الوثيق مع ناخبيهما في القادسية بعد انتخابهما لعضوية البرلمان، واستمر هذا التنسيق حتى انتخابات مجلس المحافظة. لقد افتتحوا مكاتب في محافظتهم لمعالجة قضايا الناخبين المحلية، والتي تحولت لاحقاً إلى مراكز للحملات الانتخابية خلال انتخابات مجالس المحافظة. نافع ركزت جهودها في وسط القادسية، حيث تنحدر منه، في حين ركز شبلي على منطقة منزله في الريف، مستفيداً من علاقاته القبلية.

بالرغم من أن الفوز بثلاثة مقاعد في محافظة القادسية يعد إنجازاً كبيراً، إلا أن المرشحين الثلاثة مجتمعين لم يحصلوا سوى على 12,696 صوتًا من إجمالي ما يقرب من 36 ألف صوت حصلت عليها قائمة تحالف قيم المدني بأكملها في المحافظة. هذا يشير إلى أن مرشحي قوى التغيير الديمقراطية وغيرهم من المستقلين المشاركين في القائمة قد ساهموا بشكل كبير في النجاح الذي حققه التحالف، مما يعكس تأثيرهم الفعال والمهم في الحملة الانتخابية.

في الواقع، لم يتفق جميع أعضاء تحالف قيم المدني على عملية تسجيل المرشحين في القادسية، مما أثر بشكل مباشر على نتائج الانتخابات. وُرد أن الممثلين المسؤولين عن تسجيل المرشحين في التحالف لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فشلوا في تسجيل مرشحي التيار الديمقراطي الاجتماعي، أحد أعضاء التحالف، بدعوى تفضيل مرشحيهم المفضلين. محمد الشيخ، عضو تحالف قيم المدني والتيار الديمقراطي الاجتماعي، تحدث عن التجربة قائلاً: «هذا درس لانتخابات 2025 – تُظهر أهمية إدارة العلاقات والاستراتيجيات بين الشركاء الانتخابيين بشكل فعال».

بعيداً عن مسألة تسجيل المرشحين، واجه تحالف قيم المدني أيضاً تحديات هيكلية أثرت على أدائه. الافتقار إلى آليات داخلية فعالة للتوسط في النزاعات وحلها أعاق بشكل مستمر جهود التنسيق بين السياسيين الناشئين. محمد الشيخ أوضح أن «إطار تحالف قيم المدني كان موثقاً، ولكن ليس بالوضوح الكافي، مما جعل بعض الأعضاء يتجاهلونه». وأضاف أنه استعداداً لانتخابات 2025، «يبني التيار الاجتماعي الديمقراطي قاعدة بياناته استناداً إلى نتائج الانتخابات لتركيز جهودنا بشكل أفضل في المرحلة المقبلة. نحن نركز على تطوير الحزب، وليس فقط على تطوير التحالف».

أداء ساسة التغيير الآخرين

فاز عدد من الأحزاب السياسية والسياسيين الذين يمكن اعتبارهم قريبين من سياسة التغيير بمقاعد أيضاً، لكنهم تنافسوا في قوائم انتخابية منفصلة عن قائمة تحالف قيم المدني. توضح الفقرات التالية المرشحين الفائزين، وتفحص أسباب نجاحهم في الانتخابات، وتنعكس على الاتجاهات مع تطور ونمو هذه الحركات.

"فاو زاخو»، التي تأسست في عام 2021، يقودها محمد عبد الجبار إسماعيل، وهو أحد ممثلي البصرة في البرلمان، ووزير النقل السابق. يصف المحللون السياسيون «فاو زاخو» بأنها حزب مدني عراقي يركز على الاقتصاد، مع أجندة تركز على زعيم الحزب. في انتخابات 2023، نسق الحزب قوائم مشتركة مع تحالف قيم المدني في بعض المحافظات، لكنه لم ينضم أبداً إلى التحالف الانتخابي. المرشح الفائز لـ«فاو زاخو» في بابل، محمد المنصوري، هو في الواقع مستقل شارك في احتجاجات تشرين، وترشح ببساطة على قائمة «فاو زاخو".

"إشراقة كانون» هو حزب سياسي نشأ بعد احتجاجات تشرين، وتحول من شبكة إنسانية إلى منظمة سياسية. حافظ على هوية منفصلة إلى حد كبير تجمع بين المدنية العراقية والمحافظة والدينية. أهدافه المعلنة، التي تشبه أهداف أحزاب التغيير، هي مكافحة الفساد وتعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية التدريجية. تمتلك إشراقة كانون حالياً سبعة أعضاء في البرلمان. في المقابلات، اتفق الخبراء السياسيون والانتخابيون العراقيون على أن الحزب هو الحزب الناشئ الأكثر تنظيماً إدارياً. هذه الحقيقة مهمة، كما قال أحد الخبراء الانتخابيين العراقيين، لأن السياسيين يأتون ويذهبون، لكن الأحزاب ذات التنظيم السياسي القوي تستمر. «لم يحقق الحزب شيئاً استثنائياً»، قال أحد المحللين السياسيين العراقيين. «وكحال جميع الأحزاب، لديه قضايا داخلية. لكن تلك القضايا تتم معالجتها داخلياً، ولا تتعرض للإعلام للكل لرؤيتها.... هذه قوة رئيسية». يدعي النقاد أن أصول الحزب تظل غامضة، ويزعم البعض أن له علاقات مع المؤسسات الدينية. تنفي إشراقة كانون أنه لديها أي علاقات رسمية مع المؤسسات الدينية.

فازت إشراقة كانون بخمسة مقاعد في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023 – واحد في ذي قار، وواحد في القادسية، واثنان في بابل، وواحد في بغداد. هذه النتائج مثيرة للإعجاب بالنظر إلى أن الحزب خاض الانتخابات بشكل منفصل على قائمته الخاصة – في ظل قانون انتخابي يفضل التحالفات الكبيرة. وعزا سياسي مُطلع على عمل الحزب الداخلي نجاحهم الانتخابي إلى عملية صارمة لاختيار المرشحين، توسع الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي، رسائل حملة قوية، جهاز انتخابي متطور وقاعدة بيانات للناخبين، وتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية. مثل أحزاب التغيير، تؤكد إشراقة كانون على أهمية تحقيق نتائج ملموسة وخدمات أفضل لناخبيهم في الفترة المقبلة للحفاظ على قاعدة دعمها وتنميتها. لمواصلة النجاح، قال خبير في السياسة العراقية، تحتاج إشراقة كانون، مثل أحزاب التغيير، إلى «عدم التركيز فقط على الرسائل السلبية حول الفساد. يحتاجون إلى بعض الرسائل الإيجابية أيضاً.... يحتاجون إلى إظهار للناخبين أنهم يمكنهم تحقيق النتائج".

هل الأيديولوجية تهم؟

بناء الأيديولوجيات والسياسات السياسية أمر مهم لتطوير الأحزاب السياسية، خاصة بالنسبة لساسة التغيير الذين يسعون لكسر قالب السياسة النخبوية. ولكن من المهم التمييز بين العوامل التي تسهم في تطور الأحزاب السياسية وتوحيد الديمقراطية في العراق، والاستراتيجيات الانتخابية التي قد تنفذها أحزاب التغيير على المدى القصير للفوز بمزيد من الأصوات. بناءً على نتائج الانتخابات، يبدو أن المرشحين التغيير ربما بالغوا في تقدير قاعدة دعمهم الانتخابي أو قدرتهم على تحفيز «الأغلبية الصامتة» في العراق الذين يشعرون بالإحباط من الوضع الراهن، لكنهم لا يصوتون. ومع ذلك، فاز المرشحون التغيير بعدد من المقاعد على قدم المساواة مع بعض التحالفات الظل الانتخابية التي استمتعت بتمويل فائض ودعم سياسي قوي، وهو ليس بالأمر الهين. لكن نسبة المشاركة كانت منخفضة جداً لتحقيق نجاح كبير.

ركزت العديد من تحليلات ما بعد الانتخابات على النقد بأن ساسة التغيير لم يطوروا أيديولوجياتهم وبرامجهم السياسية بشكل صحيح. لكن بعض المحللين يقولون إن ساسة التغيير يحتاجون ببساطة إلى أن يكونوا أفضل في الحملات الانتخابية. بعد كل شيء، تعاني الأحزاب السائدة من نفس أوجه القصور البرمجية. «البرامج السياسية المعقدة لا تفوز بالانتخابات»، قال خبير في الحملات الانتخابية العراقية. «باستخدام جهازنا الانتخابي، قمنا بالكثير من التقييمات حول هذا الموضوع على مدار العام الماضي. تظهر الدراسات أن الشعارات والرسائل الانتخابية هي الأكثر أهمية، بينما تحتل البرامج السياسية المرتبة الثالثة».

«لن يقرأ معظم العراقيين حتى برنامج سياسي إذا أصدرته الأحزاب»، قال أحد السياسيين العراقيين. «انتخابات مجالس المحافظات تتعلق بالخدمات.... بالطبع، البرامج مهمة على المدى الطويل، حتى يعرف الناس والناخبون إلى أين يتجه الحزب.... إنه مثل عقد بين الحزب وداعميه والشعب العراقي».

قدم أحد ساسة التغيير تحليلاً مشابهاً: «الكثير من العراقيين من المحافظات الجنوبية الفقيرة يريدون فقط نتيجة فورية. إنهم أشخاص بسيطون يتأثرون بتبليط شارع رئيسي في مركز المدينة؛ لأن المكان الذي يأتون منه يعاني من نقص شديد في الخدمات لدرجة أن هذا يظهر تقدماً بالنسبة لهم.» وللبرامج الإصلاحية التفصيلية مخاطرها. «قد يُنظر إلى صياغة برامج إصلاح شاملة على أنها هجوم على مصالح النخب السائدة أو جهود لكشف الفساد الكبير».

قال خبير في الحملات الدولية في الواقع، تعتبر الآلات الانتخابية الفعالة والرسائل الانتخابية، إلى جانب الخبرة في قوانين الانتخابات والاستراتيجيات الرياضية لتحقيق أفضل النتائج الممكنة، مفتاحاً للفوز بالانتخابات. جعلت الميزانيات المحدودة والموظفون المحدودون من الصعب على ساسة التغيير القيام بحملات عبر الدائرة الانتخابية على مستوى المحافظات بدلاً من الدوائر الأصغر بموجب القانون الانتخابي السابق. نادراً ما كانت أحزاب التغيير تشغل قائمة كاملة من المرشحين في كل محافظة – وهي استراتيجية رئيسية للحصول على عدد كافٍ من الأصوات لتجاوز العتبة اللازمة للفوز بالمقاعد بموجب قانون سانت ليغو الانتخابي.

لا تعني الانتصارات الانتخابية للنخب السياسية بالضرورة أنها تحظى بدعم واسع النطاق في السكان العراقيين. بل إن نجاح الأحزاب هو انعكاس لقدرتها على تحفيز وتأمين الأصوات – في الغالب من قاعدتها الموالية، ولكن أيضاً من أولئك الذين قد يكونون ملتزمين بشكل ضعيف بالحزب، ولكنهم صوتوا بناءً على الحوافز، أو أولئك الذين صوتوا خوفاً من العواقب المحتملة لعدم دعم «زعيم الهوية» الخاص بهم.

قبل الانتخابات، أخبر معظم مرشحي التغيير الكاتب أنه بقدر ما كانوا يقومون بحملات خارج قواعدهم الحالية، كانوا يستهدفون «الأغلبية الصامتة» – أولئك العراقيين الذين لا يصوتون عادةً. ولكن بينما قد يبدو إقناع غير الناخبين أسهل من جذب الناخبين الحاليين، ليست أي من الاستراتيجيتين سهلة: على عكس الأحزاب التقليدية الأكثر رسوخاً والممولة بشكل أفضل، يفتقر ساسة التغيير عموماً إلى الأموال اللازمة للمنصات التكنولوجية المتقدمة لتحديد ناخبيهم، أو للأجهزة الانتخابية لتحفيز هؤلاء الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

اشتكى ساسة التغيير أيضاً من أن مفهوم الديمقراطية في العراق لا يزال ناشئاً، مما يثبط جهود الحملات الانتخابية؛ لأن توقعات الناخبين مضللة. «يعتقدون أن أعضاء مجلس المحافظة مسؤولون عن إصلاح كل شيء»، قال أحد ساسة التغيير. «ولكن هناك سوء فهم أساسي لما هم مكلفون حقاً بفعله».

إذا كانت أحزاب التغيير تسعى لتحسين أدائها في الانتخابات المقبلة، فمن الضروري أن تجري تقييماً صريحاً لأدائها الضعيف عموماً في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة. يجب أن يشمل هذا التقييم تحليل قاعدة دعم الناخبين، تحسين الرسائل التي يتم توجيهها إليهم، إدارة توقعاتهم بشكل أفضل، وتطوير استراتيجيات فعّالة للعمل ضمن البرلمان ومجالس المحافظات. هذه الاستراتيجيات لا يجب أن تركز فقط على تحديد الإصلاحات القابلة للتحقيق، بل يجب أيضاً أن تسعى لتنفيذ إجراءات تلقى صدى واسعاً، وتحظى بدعم الناخبين. حتى المكاسب الصغيرة على مستوى المحافظات مهمة، إذ توفر هذه فرصاً لتقييم أداء السياسيين في مناصبهم: كيفية إدارتهم لأنفسهم، مدى قدرتهم على تقديم فوائد ملموسة لمجتمعاتهم، وإذا كانوا يظلون ملتزمين بالتغيير وبالمبادئ المدنية العراقية حتى تحت ضغط شديد.

التحديات الخارجية

كما هو موضح أعلاه، يواجه سياسيو التغيير تحديات داخلية كبيرة تعقد مسارهم السياسي. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر الذي يواجههم هو التحدي الخارجي. يبدو أن العديد من النخب المهيمنة مستعدة لاستخدام أي وسيلة متاحة – سواء كانت قانونية أو غير قانونية، أو حتى عنيفة – للحفاظ على مواقعها في السلطة.

أعرب العديد من ساسة التغيير للكاتب عن مخاوفهم بأن النخب السياسية، التي عززت سلطتها على المستويين المركزي والمحلي، ستستخدم مناصبها للانتقام من المعارضين المتصورين. أوضح أحد السياسيين قائلاً: «إنهم يرغبون في استعادة ما فقدوه نتيجة لتداعيات تشرين، والتأكد من عدم تكرار ذلك مرة أخرى.» بعد الإدانات الدولية والمحلية للحملة القمعية العنيفة ضد حركة تشرين، طورت النخب استراتيجياتها وغيرت تكتيكاتها. الآن، يلجأون إلى استخدام الرشاوى وتشويه السمعة والسيطرة على مؤسسات الدولة وفرض قيود على حرية التعبير لتقييد أحزاب وساسة التغيير. مع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن بعض هذه التدابير واجهت انتقادات أيضاً.

في نهاية المطاف، يتمتع سياسيو التغيير بقدر ضئيل من القوة الملموسة، ويواجهون صعوبات هائلة في نظام يبدو أنه مصمم لإفشالهم. بالإضافة إلى ذلك، في بعض الأحيان، يبقى من غير الواضح بالضبط ما الذي يهدف هؤلاء السياسيون لتحقيقه. وكما هو الحال في أي نظام سياسي، تلقي عوامل مثل الغرور، والحوافز المالية، والمخاوف الأمنية، وغيرها من الاعتبارات بظلالها على الإصلاحات التي تم وعد الناخبين بها.

الخبراء السياسيون ليسوا متفائلين بشأن آفاق سياسيي التغيير في انتخابات عام 2025. ومع ذلك، تظل السياسة العراقية بطبيعتها المضطربة وغير المتوقعة، مما يجعل من الصعب التنبؤ بمسار الأحداث بشكل قاطع. يستمر المواطنون العراقيون في تحميل النخبة السياسية مسؤولية فشلها في معالجة المشاكل الهيكلية، ويبحثون نظرياً عن بدائل. هذا الوضع أثار قلق الأحزاب الإسلامية الشيعية بشأن مستقبلها وما قد تفقده في وجود ساسة التغيير. رداً على ذلك، وفي محاولة للتنويع بعيداً عن قواعدها الناخبة التقليدية المتضائلة، قام بعض هؤلاء بإنشاء أحزاب مدنية ظل وتحالفات انتخابية لجذب الناخبين المدنيين العراقيين ولصياغة صورة جديدة غير ملوثة لانتخابات 2023. من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، ويتوسع في الدورة الانتخابية القادمة. سيكون من المهم مراقبة كيفية تفاعل سياسيي التغيير مع هذه التشكيلات الجديدة للمضي قدماً.

بينما لا تبدو احتمالات تحقيق نجاح كبير على المدى القريب واعدة لسياسيي التغيير في العراق، خاصة مع الزيادة الأخيرة في القمع من قبل الدولة، فإن فشلهم على المدى الطويل ليس حتمياً. المواضيع التي ناقشناها أعلاه توفر إطاراً لتقييم أكثر دقة لمسار سياسيي التغيير العراقيين في السنوات القادمة.

المصدر:

https://tcf.org/content/report/change-politicians-flopped-in-iraqs-last-elections-they-/could-still-be-a-force-for-reform